# مجتمع

## الأردن: نسبة ذوي الإعاقة 11 في المائة

قالت الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان في الأردن الدكتورة عبلة عماوي إن نسبة الأردنيين من ذوي وذوات الإعاقة تبلغ 11,2 في المائة من مجمل السكان الأردنيين ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر، ويشكلون ما نسبته 11,7 في المائة من الأردنيين الذكور، و10,6 في المائة من الإناث الأردنيات. وأوضحت في بيان صحافي، أمس الخميس، لمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة أن الإعاقة البصرية كانت الأكثر انتشاراً بين الأردنيين بنسبة 6 في المائة، تلتها الإعاقة الحركية بنسبة 4,8 في المائة، ومن ثم الإعاقة السمعية نسبة 3,1 في المائة. (العربي الجديد)

## كوريا الجنوبية: نصف مليون طالب يمتحنون للجامعة

خضع مئات الآلاف من الطلاب وهم يرتدون الكمامات في كوريا الجنوبية، بمن في ذلك 35 مريضاً مؤكداً بكوفيد-19، لامتحان الالتحاق بالجامعة شديد التنافسية، أمس الخميس، على الرغم من الانتشار الفيروسي الذي أجبر السلطات على تشديد قواعد التباعد الاجتماعي. وكان حوالي 493،430 طالباً يخضعون للاختبار لمدة يوم واحد في حوالي 1380 موقعاً في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المستشفيات. ويعد الاختبار السنوي، أو اختبار قدرة الكلية الدراسية، أمراً بالغ الأهمية للعديد من الطلاب في البلد المهووس بالتعليم. (أسوشييتد برس)

# دعوة لإنقاذ التربة... فالمستقبل

اختارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة التركيزعلى أهمية العمل على وقف انجراف التربة لإنقاذ العالم، بمناسبة اليوم العالمي للتربة، الذي تحتفل به الأمم المتحدة في 5 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام. وتقول إنه كل خمس ثوان يتدهور من التربة ما يساوي ملعب كرة قدم. هذا الواقع الخطير يؤكد الحاجة إلى التوعية حول هذه المشكلة المتعاظمة مع تزايد عدد سكان الأرض. هذا العام، تهدف حملة الفاو المعنونة «أوقفوا انجراف التربة، أنقذوا مستقبلنا»، إلى إذكاء الوعي بشأن أهمية استدامة النظم الإيكولوجية السليمة ورفاه الإنسان. ومن خلال تشجيع الناس في كل بقاع الأرض على المشاركة الاستباقية في الجهود المبذولة في سبيل تحسين التربة، فإن الحملة تهدف إلى زيادة الوعي بالتربة السليمة. وتفيد بأنه في حال لم نسرع في العمل، فسيكون التدهور أسرع منا؛ وسيتواصل تدهور خصوبة التربة، ما ينذر بالخطر ويهدد إمدادات الغذاء العالمية وسلامة الأغذية.

وتقول «الفاو» إن التربة الصحية هي السبيل إلى الأمن الغذائي ومستقبلنا المستدام، إذ تساعد في الحفاظ على إنتاج الأغذية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين القدرة على الصمود في وجه الفيضانات، والجفاف وأكثر من ذلك. مع ذلك، فإن التهديد غير المرئي يعرض التربة وكل ما تقدمه للخطر.

واختير تاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر لأنه يتوافق مع تاريخ ميلاد الملك بوميبول أدولياديج، ملك تايلاند، الذي كان أحد أبرز المؤيدين الرئيسيين لهذه المبادرة.

**(العربي الجديد)**

(اندريا رونشيني/ Getty)

# البيوت لم تعد أسراراً في الجزائر

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

يتحدّث الكثير من الخبراء والباحثين في علم الاجتماع عن لجوء الناس إلى وسائل التواصل الاجتماعي كتعويض عاطفي. هؤلاء يسعون إلى إبراز الصورة الأجمل عن حياتهم. وقد لا يُمانعون نشر كل التفاصيل، سواء في العمل أو البيت أو حتى اللقاءات مع الأصدقاء. كما يعبّرون عن آرائهم في مختلف المواضيع، ما يجعل المتصفّح قادراً على معرفة كل ما يتعلق بحياتهم، وإن كانت الصورة حقيقية بجزء بسيط فقط.

في الجزائر، قد يُقال إن البيوت باتت مفتوحة ومن دون أبواب، وما من مراعاة لحرمة البيت، بعد تغيّر العادات ودخول عوامل جديدة إلى حياة الناس. وكمثال بسيط، هنأت الجارة، التي كانت تهمّ للخروج من بيتها، نورية لشرائها آلة لغسل جديدة، لتستغرب الأخيرة كيفية بلوغ الخبر إلى مسمعها. لكن ما حدث أن الابنة نشرت صورة للآلة الجديدة على «فيسبوك». وتقول نورية: «يا إلهي، لا شيء أصبح خافياً. بيتنا صار مفتوحاً للجميع».

«أين ذهب زمن حرمة البيوت؟». فلم يعد للبيوت أسرارها في ظلّ اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتغير العادات الاجتماعية. وبات معظم الناس ينشرون تفاصيل يومية عن حياتهم، ما يجعل كثيرين على علم بها. ومن البديهي أن يعرف الجيران والأصدقاء تفاصيل حياة الناشطين على هذه المواقع، الخاصة. في الأحياء الشعبية، حيث لا مباني بل هناك بيوت فقط، لم يكن يسمح للغرباء أو الجيران بالوقوف أمام البيت. وكان ذلك يعدّ أمراً معيباً. كما لم يكن يسمح للجار بالصعود إلى سقف بيته لإصلاح شيء ما من دون أن يبلغ الجيران بذلك لستر أفراد العائلة. ولم تكن العلاقات الاجتماعية وممتلكات البيت أمراً مشاعاً، إذ كانت العائلات أكثر حرصاً على الحفاظ على خصوصياتها بالمقارنة مع الوقت الراهن.

في هذا الإطار، تقول الناشطة الاجتماعية صورية محمودي: «سابقاً، كان يقال: إن كان بيتك من زجاج فلا ترم الناس بالحجر. أما اليوم، فيتفق كثيرون على مقولة جديدة مفادها: إن كان بيتك بلا سقف فلا تلم الناس إن تدخلوا في شؤونك وأبدوا آراءهم التي يمكن أن تخدش كرامتك. لا يمكنك منعهم من التعليق على يومياتك وصورك وملابسك وانتقاد طريقة عيشك والتعبير عن آرائهم حيال تحرّكاتك. أكثر من ذلك، عليك تقبل لومهم على تفاصيل لم تكن لتخطر في بالك، وقد تكون مرتبطة بحفل علني، حين يكتشف البعض أنهم لم يكونوا مدعوين». في هذا السياق، يرى خبراء أن الإنسان يحبّ أن الناس يسعون إلى إظهار الصورة الأفضل والأجمل في حياتهم، لكن ما خفي كان أعظم. فربّما ما يعيشه العالم اليوم مختلف تماماً عما يظهره على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تحولت إلى وسيلة أساسية للحصول على الاهتمام، كما يقول أستاذ علم النفس مصطفى زواغي لـ «العربي الجديد». كما يبحث البعض عن الشهرة والتميز والاختلاف عن الآخرين، ويمكن القول إنها منافسة علنية غير معلنة. وقد يصدق البعض كل ما يقوله آخرون في العالم الافتراضي، علماً أن أسماءهم قد تكون وهمية. ويحرص كثيرون على نشر تفاصيل دقيقة عن حياتهم، مثل «المكان الذي قضوا فيه يومهم، والبلد الذي سافروا إليه».

ويقول عمار بن عابد، الذي يعمل في القطاع العام، لـ «العربي الجديد»، إنه «يمكن لعدد كبير من الناس معرفة نشاطاتك ومهنتك وحتى الأجر الذي تتقاضاه من خلال محلّ الملابس الذي تشتري منه ثياب أولادك». ويميل كثيرون إلى نشر تفاصيل تتعلق بيومياتهم وإنجازاتهم، مثل لقاءاتهم مع الأصدقاء في مقهى أو مطعم أو غير ذلك. وتنظر بعض الفتيات والنساء إلى الأمر باعتباره وسيلة للترفيه، كما تقول فاطمة بودهان (25 سنة) لـ«العربي الجديد». تضيف أنها نشرت صور خطبتها بهدف مشاركة الجميع فرحتها في ظل تفشي فيروس كورونا الذي حرم الكثير من الأقارب الحضور إلى الحفل». تضيف أنها «تبحث عن نقطة ضوء من السعادة واقتناص لحظات الفرح». وفي وقت يفضّل البعض العيش من دون وضع أية حدود بينهم وبين الآخرين، يختار آخرون احترام الحياة الخاصة. أما الباحثة في مجال الإعلام نبيلة جداعي، فتقول في حديثها لـ «العربي الجديد»: «أسرار البيت مقدسة بالنسبة البعض، حتى لو تعلق الأمر بتفاصيل بسيطة».

### وسائل التواصل الاجتماعي

تسأل الباحثة في مجال الإعلام نبيلة جداعي: «هل فقدت الأسرة الجزائرية خصوصياتها في ظل التطور التكنولوجي وتغير منظومات التعليم؟ وعلى الرغم من أهمية وسائل التواصل الاجتماعي لناحية التقارب بين الأفراد، إلا أنها ساهمت في الوقت نفسه في إلغاء الكثير من العادات والتقاليد والخصوصية».

تحقيق

يُعَدّ المغرب سبّاقاً في نسبة الاعتقال الاحتياطي، ليبقى الكثير من الأشخاص الذين تصدر أحكام ببراءتهم أشهراً عدة داخل السجن. ويتحدث قانونيون عن ضرورة التوعية على الحالات التي يضطرّ فيها المعنيون للجوء إلى الاعتقال الاحتياطي

# اعتقال احتياطي مغاربة يواجهون كابوساً

الرباط ـ **عادل نجدي**

تعيش عائلة خالد العزوزي كابوساً منذ وُضع ابنها في السجن المحلي «العرجات 1» القريب من مدينة سلا في 9 أغسطس/ آب الماضي، بعد اعتقاله احتياطياً في قضية تتعلّق بالنصب والاحتيال، في ظل تأجيل موعد إطلاق الحكم بحقه أكثر من مرة، وبالتالي تمديد الاعتقال الاحتياطي.

وتحوّلت حياة العزوزي وأسرته إلى «جحيم» وسط معاناة نفسية واجتماعية واقتصادية في انتظار انتهاء فصول محاكمته.

«إنها المرة الثالثة التي يُمدَّد فيها الاعتقال الاحتياطي بحق شقيقي من دون أن يُقدَّم للمحاكمة، والأخذ بالاعتبار الضمانات التي قدّمها المحامي لحضوره في الجلسات المقبلة للمحاكمة»، يقول شقيق العزوزي لـ «العربي الجديد». يتابع: منذ شهرين ونحن على هذا الحال، والمعاناة الأكبر تتحملها الوالدة المتقدمة في السن، خصوصاً أنها تضطرّ إلى التنقّل رغم ظروفها الصحية الصعبة وتفشي فيروس كورونا، لزيارة شقيقي في السجن. كذلك، تزداد معاناتها النفسية والصحية في ظل تأجيل النطق بالحكم في كل مرة». كثيرة هي العائلات التي تعاني على الصعد النفسية والاجتماعية والاقتصادية في انتظار انتهاء المحاكمات، وتتحوّل حياة متّهمين آخرين إلى «جحيم» داخل السجون، خصوصاً أنّ مدة إجراء الاعتقال الاحتياطي قد تصل إلى سنة من دون إصدار الحكم، لتكتمل المأساة في بعض الحالات مع ثبوت براءة المتهم، من دون أن ينال المعنيّ أيّة تعويض عن المدة التي حُرم فيها حريّته.

ويقول محمد بنداود، الذي قضى ستة أشهر رهن الاعتقال الاحتياطي بالسجن، قبل أن يحصل على حريته بعد ظهور أدلة جديدة في قضية تتعلق بـ«الاعتداء بالضرب والتعذيب عمداً في حق موظفين في القطاع العام»، يضيف أن «الانعزال عن الأسرة والأصدقاء والعالم الخارجي يؤثر بالأشخاص المعتقلين احتياطياً. الوقت يصير بطيئاً في انتظار مصير مجهول، والمعاناة تزداد في ظل عدم تحديد موعد واضح للنطق بالحكم». ويقول لـ«العربي الجديد» إن مأساة المتهمين الذين تستمر فترات حبسهم الاحتياطي أشهراً عدة تزداد صعوبة في ظلّ الاكتظاظ في سجون المملكة. في المغرب، يدخل 20 ألف شخص السجون ويغادرونها بعد صدور أحكام بالبراءة بحقهم، بعدما قضوا أشهراً من الاعتقال الاحتياطي، كما يقول المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الدمج، محمد صالح التامك، خلال تقديمه مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع في مجلس النواب الأسبوع الماضي.

وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين القضائيّين المغاربة أنّ ترشيد (التوعية حول) اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي موجود ضمن أولويات السياسة الجنائية في المغرب، إلا أن نسبة المعتقلين احتياطياً في البلاد في ارتفاع مطرد، وقد بلغت حتى 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي نحو 45,27 في المائة من عدد السجناء البالغ عددهم 84 ألفاً و393 معتقلاً، وهي أعلى نسبة تسجّل منذ عام 2011.

ويقول التامك إنّ هذه الأرقام تكشف حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المندوبية في الحد من الاكتظاظ، خصوصاً في ظل تفشي جائحة كورونا. وتعدّ هذه الإشكالية أساسية حتّى في الظروف العادية، لافتاً إلى أن الارتفاع الكبير لحالات الاعتقال، وبالتالي الاكتظاظ، يعرقل مساعي المندوبية لجعل ظروف الاعتقال أكثر إنسانية، وتأهيل السجناء لإعادة دمجهم في المجتمع.

وتأتي تصريحات التامك بعد نحو 4 أشهر من كشف تقرير المهمة الاستطلاعية البرلمانية المؤقتة للوقوف على وضعية المؤسسات السجنية، أن في المغرب أعلى نسب للاعتقال الاحتياطي في العالم، رغم «أن أكثر من نصف المعتقلين احتياطياً تُصدر في حقهم أحكامٌ بالبراءة أو بعدم المتابعة أو بعقوبات سجنية موقوفة التنفيذ (مع وقف التنفيذ)». وأكد التقرير أن مشكلة الاكتظاظ أزمة مستمرة في ظل مواصلة اعتماد آلية الاعتقال الاحتياطي من دون ترشيد، وعدم توفير بدائل للعقوبات السجنية، وتبلغ نسبة الاكتظاظ في هذه المؤسسات 75 في المائة. ويُقصد بالاعتقال الاحتياطي في القانون المغربي أولئك الأشخاص المودعون في السجون من دون أن يصدر في حقهم حكم قضائي بعد؛ وذلك إما لاستكمال مرحلة التحقيق أو في انتظار استكمال محاكمتهم.

إلى ذلك، يقول الناشط والمحامي نوفل البوعمري إنّ الاعتقال الاحتياطي في المغرب يعدّ إحدى الإشكاليات التي كانت دائماً مطروحة، وترتبط مباشرةً بحقوق الإنسان، خصوصاً في ما يتّصل بالحق في الحرية الذي نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والدستور المغربي، بالإضافة إلى بعض القواعد القانونية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

ويرى أنّ المفارقة تكمن في النصوص القانونية، خصوصاً قانون المسطرة الجنائية التي تظل متقدمة وتعتبر أن تدبير الاعتقال الاحتياطي استثنائي، وقد قيدت ممارسته في حدود معينة. ويوضح لـ«العربي الجديد» أن إشكالية الاعتقال الاحتياطي ترتبط بالممارسة.

من جهته، يقول رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، عادل تشيطو، إن هناك إفراطاً في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، علماً أنه يفترض أن يتحقق ذلك في حالات معدودة تتمثل بعدم وجود ضمانات حضور لدى المتهم، أو التخوف من تأثير اطلاق سراح المتهم على مجريات القضية، أو إن كان يشكّل خطراً على الأمن العام، وهو ما لا يجري العمل به.

يضيف لـ «العربي الجديد»: «رغم أن العديد من المسؤولين يؤكدون أنّ إجراء الاعتقال الاحتياطي يؤدي إلى مشاكل خطيرة، كما هو الأمر بالنسبة إلى رئيس النيابة العامة الذي عمّم مذكرة على الوكلاء العامين ووكلاء الملك في محاكم المغرب تحثهم على عقلنة إجراء الاعتقال الاحتياطي، إلا أن تلك النداءات والتعليمات لم تجد لها صدى على أرض الواقع».

ويربط تشكيطو بين هذا الواقع ومنظومة العدالة، التي إن تغيرت تشريعاتها، إلا أنها بقيت كما هي تعتمد منهجية قديمة في التعاطي مع القضايا المعروضة أمامها، مشيراً إلى أن الأسلوب التقليدي ما زال يعطل مسيرتها في الإصلاح.

ويرى أن المطلوب أن يلجأ قضاة التحقيق وقضاة الحكم إلى الإجراءات البديلة بدلاً من الاعتقال الاحتياطي كالكفالة مثلاً، والمساهمة في تثبيت مبدأ النجاعة القضائية لمواجهة البطء في تصريف ملفات المعتقلين وتأخر البت فيها، الذي يؤدي حتماً إلى ارتفاع نسبة التوقيف الاحتياطي.

أحد سجون المغرب (عبد الحق سنا/ فرانس برس)

**%45,27**

هي نسبة الاعتقال الاحتياطي في المغرب حتى 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من أصل 84 ألفاً و393 معتقلاً

قصة لاجئة

تنتظر اللاجئة عائشة سعود اللحظة التي تعود فيها إلى فلسطين، هي التي انتقلت من بلد إلى آخر بعد التهجير

## عائشة سعود
### تنتظر طائراً يحملها إلى القدس

صيدا ـ **انتصار الدنان**

تتذكّر الحاجة عائشة سعود، التي ولدت عام 1936، اليوم الذي تركت فيه وعائلتها فلسطين. تقول إنّه «في ذلك اليوم، أطلق العدو الصهيوني النار نحو والدتي وهي في طريقها إلى البيت، فأرداها شهيدة». تتابع: «كان والدي تاجراً يذهب إلى العاصمة السورية دمشق وحيفا (فلسطين)، وكانت أوضاعنا المادية جيدة جداً. تعلّمت حتى الصف الثالث ابتدائي. وبعد ذلك، أوقفني أهلي عن التعليم، إلا أنني القرآن من خلال أمي».

في لوبية (قرية فلسطينية تبعد مسافة 13 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من طبرية)، «كنا نزرع أرضنا، وكنا نملك سبع بقرات وغنماً. كما كنا نوزع الكاز (الكيروسين)، إذ لم يكن هناك كهرباء في ذلك الوقت. وكان الناس يستخدمون القناديل». الخوف من الصهاينة دفعهم إلى مغادرة البلاد. خلال شهر رمضان، وتحديداً بعد معركة الشجرة، التي وقعت بين العرب من أهالي قرية الشجرة في فلسطين واليهود في الفترة الواقعة بين فبراير/ شباط ويوليو/ تموز من العام نفسه، انتهت باحتلال اليهود للبلدة وتهجير سكانها. تضيف: «توجهنا إلى وادي البريغيت (جدول دائم في إصبع الجليل)، ومكثنا هناك عشرة أيام في مغارة. بعد ذلك، صار طيران العدو يقصف البيادر بالطائرات والدبابات. توجهنا إلى بلدة صلحا (شمال غرب صفد، وهي من القرى السبع اللبنانية المحتلة)، وهي قريبة من منطقة بنت جبيل (جنوب لبنان). وحين وصل الصهاينة إلى صلحا، توجهنا إلى بنت جبيل».

تذكر أنها حملت صندوقاً من بيتها، وضعت فيها المال. «مكثنا في بنت جبيل ثمانية أيام تحت الأشجار. وكنا ننام على الأرض. كان الأهالي يقدمون لنا الخبز. بعدها، توجهنا إلى منطقة صور (جنوب البلاد)، ثم إلى مدينة حماة في سورية. هناك مكثنا في مسجد لمدة أسبوع، ثم نقلونا إلى «برکس» (بيوت من صفيح) حيث هاجمتنا الكلاب. كنا نأكل القمح والشعير».

بعدها، عملت الأمم المتحدة على تقسيم العائلات في «البركس». «انتقلنا للعيش في إربد في الأردن، حيث استأجر والدي بيتا ومحلاً». تتابع: «تزوجت في الرابعة عشرة من عمري في الأردن، ثم انتقلت للعيش في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، حيث عشت في الخيام مدة طويلة». تختم حديثها قائلة: «أعيش بما تيسّر. بعت اليوم بعشرين ألف ليرة (نحو 13 دولاراً بالسعر الرسمي، ودولارين ونصف بالسوق السوداء)، وباضت دجاجتي. لو أن طائراً يأتي ويحملني إلى القدس».

# ليبيا: مخلفات «داعش» تهدد أهالي سرت

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ما زالت مخلفات تنظيم «داعش» الذي سيطر على مدينة سرت قبل خمسة أعوام، واتخذها عاصمة له، تهدد حياة المدنيين بالرغم من الإعلانات الحكومية والرسمية المتلاحقة التي تؤكد إطلاق مشاريع لملاحقة وإزالة مخلّفات التنظيم، والحرب التي أطلقتها حكومة الوفاق خلال ستة أشهر من عام 2016 لطرد التنظيم من المدينة الساحلية الواقعة بين طرابلس غرباً، وبنغازي شرقاً.

يستمر فريق مشروع إزالة المخلفات الحربية التابع للمجلس البلدي للمدينة، في تلقي بلاغات عن العثور على مخلفات حربية في مزارع المدينة، بحسب الشارف إبراهيم، العضو في المشروع. وفي يونيو/ حزيران الماضي، تناقلت وسائل إعلام ليبية نبأ إصابة خمسة أطفال من جراء انفجار مخلّفات الحرب بمنطقة الزعفران، فيما تركز سلطات المدينة جهودها على إغلاق أحياء بالمدينة، أهمها حي الجيزة، أمام السكان والمارة. يبرر إبراهيم في حديثه إلى «العربي الجديد» ذلك، بأنّ اتساع رقعة المدينة وضواحيها، وسط استمرار سيطرة التنظيم لمدة عام عليها

أصيب خمسة أطفال من جراء انفجار مخلفات الحرب بمنطقة الزعفران

وإصرار الأهالي على الرجوع إلى مساكنهم بعد تحرير المدينة، نهاية عام 2016، حدّ من قدرة فرق إزالة الألغام على الحركة ومتابعة تحديد المناطق الخطرة.

وفي مساحات شاسعة في الزعفران والطويلة وأبو هادي وغيرها ما زالت المخلفات الحربية تهدد سكانها. ويقول إسماعيل الخطري، وهو أحد السكان، إنّه لا يستفيد من حقله الزراعي منذ أربعة أعوام، بالرغم من أنه فلاح، موضحاً أن الخوف من وجود أيّ مخلفات حربية حدّ من قدرته على زراعة أرضه. يتابع الخطري لـ«العربي الجديد»: «ماتت أصناف من أشجار الحقل فيما أثمرت أخرى أكثر من موسم من دون أن أتمكن من قطافها والاستفادة منها». مشيراً إلى أنّ زيارة فرق مشروع إزالة مخلفات الحرب لم تكن كافية للتأكد من خلو المنطقة من الألغام والمفخخات. يتفهم المجلس البلدي للمدينة خطورة الأوضاع، وهو ما دفعه لعقد شراكة مع منظمات بريطانية ودنماركية لدعم جهوده في إزالة مخلفات الحرب، لكنّه توقف عن العمل بعد سيطرة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على المدينة في يناير/ كانون الثاني الماضي، قبل أن تعلن منظمة «هالو ترست» استئناف أعمالها في المدينة في مارس/ آذار الماضي بالشراكة مع المجلس البلدي. ويعتبر حيّا «الجيزة البحرية» و«600 وحدة سكنية» ومحيطهما من أكثر أحياء المدينة تضرراً، بسبب تحصّن التنظيم داخلهما طوال أشهر خلال حرب حكومة الوفاق ضده، ما اضطر سلطات المدينة لإغلاق أجزاء واسعة منهما بسبب الدمار والركام الذي يستوجب جهوداً مكثفة لنقله، كما البحث فيه عن مخلفات حرب غير متفجرة قد تهدد حياة الناس، بحسب إبراهيم. يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ من مظاهر ضعف الإمكانات أنّ البلدية لا تمتلك بيانات واضحة عن ضحايا مخلفات الحرب.

ونجحت لجان المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب التابعة لوزارة الدفاع، والتي كانت تعمل تحت سلطة حكومة الوفاق، في إتلاف أربعة أطنان من مخلفات الحرب في مارس/ آذار 2019، جمع معظمها من ضواحي المدينة. وبالرغم من انسحاب هذه اللجان عقب سيطرة مليشيات حفتر على المدينة، فإنّ صف الهندسة العسكرية التابع لمليشيات حفتر أعلن، منتصف الأسبوع الماضي، عن تفكيك لغم عثر عليه في إحدى مزارع منطقة أبو هادي، لكنّ الخطري يقول إنّ تلك الأعمال مرتبطة بالبلاغات التي تصل من السكان.

ويقول إبراهيم، من جانبه، إنّ مخلفات الحرب الخطيرة كبقايا قذائف الطائرات الدولية التي ساعدت قوات الوفاق، تتركز في أحياء شمال المدينة المقفل أغلبها، لكنّ الضواحي التي تتركز فيها المزارع تنتشر فيها أنواع أخرى من المقذوفات وقنابل الدبابات والقنابل محلية الصنع. ويضيف: «عادة ما تكون الفرق مدربة على حقول الألغام التي تتركها الحرب المنظمة في شكل خطوط أو مزارع ألغام، لكنّ المشكلة هنا تتمثل في عشوائية المخلفات وتفرق أماكنها، فهذه الأحياء إما كانت مخازن ذخيرة لداعش أو أنها مخلفات لخطوط الحرب التي تراجعت عنها سريعاً الى وسط المدينة ما يصعّب التعامل معها».

ويعبّر الخطري عن خوفه من عودة الحرب ومخلفاتها، فالمدينة تعتبر خط تماس القوات المتصارعة في البلاد حالياً، كما يرى أنّ التوتر الذي تعيشه البلاد سيحدّ من قدرات المنظمات الدولية على مساعدة السكان في التخلص من مخلفات الحرب.

وبحسب تقديرات سابقة لسلطات المدينة، فإنّ الحرب على تنظيم «داعش» شردت 5500 أسرة من أغلب أحياء المدينة، ما زال ثلثها غير قادر على العودة إلى منازله بسبب الأضرار التي لحقت به. ويحدد إبراهيم أحياء أبو هادي والزعفران والغريبات وأبو زاهية وغربيات السدّ بأنّها مناطق ما زالت مخلفات الحرب تهدد سكانها بالرغم من أنّهم عادوا إلى مساكنهم، مؤكداً أنّ أغلبهم لا يستفيد من عمله في الفلاحة بسبب عدم مسح هذه المناطق بشكل مهني لغياب الإمكانيات لدى سلطات المدينة.

وما زالت المدينة تعاني من توتر أمني كبير بسبب سيطرة مليشيات حفتر واتخاذها لها نقطة دفاع أولى ضد تقدم قوات الوفاق، منذ يونيو/ حزيران الماضي، فيما يعاني السكان من تفاقم أزمة الكهرباء وغياب السيولة النقدية وخدمات أخرى تتصل بمعيشتهم اليومية.

في الجيزة البحرية عقب تحريرها من «داعش» (محمود تركية/ فرانس برس)

# طالبو اللجوء في بريطانيا مهدّدون بكورونا

يعيش طالبو اللجوء في بريطانيا ظروفاً صحية صعبة في ظل وجودهم في معسكرات لا تراعي الشروط الصحية، خصوصاً تلك المتعلقة بكورونا، ما ينذر بخطر صحي

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يستمرّ المهاجرون في محاولاتهم للوصول إلى بريطانيا قادمين من شمال فرنسا، على الرغم من المخاطر الكثيرة التي يواجهونها. ويشير بعض الأرقام إلى ارتفاع عدد الذين يحاولون الوصول إلى بريطانيا على متن قوارب صغيرة إلى ثمانية آلاف هذا العام بالمقارنة بـ1835 في عام 2019، علماً أنّ المخاطر التي يواجهها المهاجرون لا تنتهي بمجرد وصولهم إلى الأراضي البريطانية، إذ تنقل وزارة الداخلية العديد من طالبي اللجوء والناجين من التعذيب والعبودية إلى ثكنات عسكرية، تفتقر للشروط الصحية الأساسية وتدابير الوقاية من فيروس كورونا.

هذا التراخي دفع خبراء صحيين في البلاد لتوجيه رسالة إلى وزيرة الداخلية بريتي باتل، ووزير الصحة والشؤون الاجتماعية مات هانكوك، مطالبين إياهما بإغلاق هذه الثكنات التي تؤوي طالبي اللجوء في كل من إنكلترا وويلز، كونها لا تراعي الشروط الصحية.

وشاركت في كتابة الرسالة منظمة «أطباء العالم»، ومؤسسة «هيلين بامبر» وآخرون، ووقعت عليها الكلّية الملكية للأطباء النفسيين وكلية لندن للصحة والطب الاستوائي. وتعرّض العديد من طالبي اللجوء للتعذيب والاستغلال وسوء المعاملة، وعاشوا ظروف الحرب والصراع وشهدوا الفظائع. كما تعرض بعضهم للإساءة والصدمة أثناء رحلاتهم غير الآمنة إلى المملكة المتحدة. ويقول كيم فلاسبيك، من المكتب الإعلامي في منظمة «أطباء العالم»، إنّ هذه القضية مهمة للغاية، لافتاً إلى أن الرسالة التي كتبتها المجموعة شبّهت هذه الثكنات بالسجن المفتوح، إذ يتعين على طالبي اللجوء تسجيل أوقات دخولهم وخروجهم من الثكنات، ويشعرون بقلق دائم من اعتبارهم هاربين، في حال الإخلال بهذه الشروط، الأمر الذي قد يضر بملف الهجرة الخاص بهم.

وتضمنت الرسالة أنّ الخبراء يشعرون بالقلق بسبب استخدام الحكومة هذه الأماكن كماوى في ظل جائحة عالمية معدية، ومع مهاجرين معظمهم من إثنيات آسيوية وأفريقية تعدّ أكثر عرضة لخطر الإصابة والوفاة بكورونا، بحسب الأطباء. كما أنّ أكثر من 665 شخصا يقيمون في هذه الثكنات، وينامون في مهاجع تسع ثمانية أشخاص، يتشاركون المراحيض وغرف الطعام والانتظار والصلاة. وما يزيد من المخاوف هو نقل لاجئين إلى هذه الثكنات من مناطق سجلت إصابات مرتفعة بكورونا. وبحسب البيئة العسكرية تذكره بتجربة السجن في اليمن

المجالس الصحية المحلية، فإنّ العديد من طالبي اللجوء لم يعزلوا 14 يوماً قبل نقلهم، ما يرفع من خطر العدوى بالفيروس.

وكتب أطباء هذه الرسالة بعدما كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن وزارة الداخلية تحاول إسكات العاملين في الجمعيات الخيرية والمتطوعين من خلال توقيع اتفاقية سرية، بعدم نشر تقارير تشير إلى الظروف المزرية التي يعيشها اللاجئون في هذه المواقع.

وبحسب الصحيفة، نقل أحد طالبي اللجوء في هذه الثكنات إلى المستشفى بعد إصابته بكورونا. في هذا الإطار، تقول الطبيبة جيل أوليري، التي تعمل مع أطباء آخرين ومحامين ومتطوعين على تحسين الفحوصات للمقيمين في الثكنات، إنّها عايشت شاباً من اليمن سُجن وعُذّب في بلاده. وبعد مغادرته بلاده ووصوله إلى بريطانيا لطلب اللجوء، اتصل محاميه بها ليطلعها على مخاوفه بشأن تدهور صحته النفسية منذ نقله إلى هذه الثكنات، موضحاً أنّ البيئة العسكرية تذكره بتجربة مريرة قضاها في السجن في اليمن، وأنّه يعاني من الأرق والقلق نتيجة لذلك. في المقابل، يقول متحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية إنّ طالبي اللجوء يقيمون في ظروف آمنة صحياً، بما يتماشى مع القانون والتباعد الاجتماعي. يضيف أن الوزارة تهتم بسلامة طالبي اللجوء، وتقدّم لهم الإرشادات في ما يتعلق بالحجر والتباعد الاجتماعي والنظافة.

تجدر الإشارة إلى أنّه في سبتمبر/ أيلول الماضي، استخدمت الحكومة مواقع وزارة الدفاع المهجورة في بلدة بينالي بمقاطعة بيمبروكشاير في ويلز وفولكستون في كنت (جنوب غربي إنكلترا)، كمساكن لطالبي اللجوء، وتقدّم لهم الإرشادات في ما يتعلق بالحجر والتباعد الاجتماعي والنظافة. إلا أن تدهور الظروف الصحية والنفسية للعديد من اللاجئين في هذه الثكنات أثار قلق منظمات معنية بحقوق المهاجرين، وقد تم تسجيل محاولات انتحار.

في هذا السياق، قالت أنا ميلر من منظمة أطباء العالم إنه لأمر مخجل وغير مسؤول أن يقدّم الشعب البريطاني تضحيات كبيرة للحد من انتشار كورونا، في وقت تقرر وزارة الداخلية نقل آخرين من أماكن إقامة آمنة، حيث يمكنهم الحفاظ على التباعد الاجتماعي والحجر عند الحاجة، إلى مكان مشترك غير آمن. وأشارت إلى قلق المنظمة بسبب عجز ما يزيد عن 600 شخص في هذه الثكنات عن تسجيل أسمائهم لدى طبيب عام، واعتمادهم إلى حد كبير على الإسعافات الأولية. كذلك، تلفت إلى أنّ الأطباء يلعبون دوراً أساسياً في تأمين الظروف الصحية الملائمة والأدوية ومعاينة المرضى لتفادي دخول المستشفيات وتابعت أنّه خلال الوباء، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتمكن الناس من طلب المشورة والرعاية الصحية من طبيب عام لتجنب الضغط غير الضروري في أقسام الطوارئ والمستشفيات.

دعما لحقوق اللاجئين (Getty)

**فسبكة**

كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، على صفحته، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أنه وثّق إفادات مؤكدة عن زرع مليشيا «فاغنر» الروسية المتعاقدة مع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، كميات كبيرة من الألغام في مدينة سرت والطرقات المؤدية إليها من الجنوب والغرب، إذ فخخت عدداً كبيراً من المنازل والمزارع بعد الاستيلاء عليها من سكانها. ودعا معلقون المرصد والمنظمات الحقوقية الى رفع الصوت لحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.